



واقع السياسة الجبائية في الجزائر بعد إصلاحات 1991 في ظل حتمية تحقيق هدف الإحلال الجبائي

The status of fiscal policy in Algeria after the 1991 reforms, in shade of imperatively achieving the objective of fiscal substitution

ط.د. تاعبد الله وفاء¹، د. عبد القادر حفاي²

¹ جامعة عمار تليجي الأغواط -الجزائر، doc.ouafaa@gmail.com

² جامعة عمار تليجي الاغواط -الجزائر، a.haffei@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ قبول النشر: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

المخلص:

يعتبر الإصلاح الجبائي الذي أعلنت الجزائر بدايته سنة 1991، ضرورة حتمية كان لابد على الجزائر من القيام بها، في إطار التحولات التي عرفتھا الساحة الدولية والوطنية، ولذلك نسلط الضوء على درجة وصول هذه الإصلاحات إلى تحقيق الأهداف المعلنة عنها، بعد مرور أكثر من خمس وعشرين سنة على بدايتها، خاصة فيما يتعلق بتحسين الحصيلة المالية لإيرادات الجبائية العادية وكذا إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية للتخلص من التبعية البترولية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الجبائي، الجبائية العادية، الجبائية البترولية.

تصنيف JEL : H71, H26, H23

* المؤلف المرسل: تاعبد الله وفاء

Abstract:

Algeria announced its start in 1991, is an inevitable necessity that Algeria had to undertake, within the framework of the transformations that have taken place in the international and national arena, and therefore we shed light on the degree to which these reforms have reached the achievement of the declared goals, after more than twenty-five years have passed. On its inception, especially with regard to improving the financial outcome of the regular collection revenues, as well as replacing the revenues of regular collection with the revenues of oil collection to get rid of oil dependency.

Keywords: Tax reform, regular collection, oil collection.

Jel Classification Codes: H23, H26, H71.

1. مقدمة:

تأثرت السياسة الجبائية في الجزائر بعد الاستقلال بمبادئ السياسة الاشتراكية التي تم انتهاجها في الجزائر في تلك الفترة سواء على مستوى الهياكل المؤسسية أو على المستوى الاقتصادي، مما أدى إلى تقليل دور الضرائب، وعادة تكيف الأدوات الجبائية والمالية بما يتوافق مع الاقتصاد الموجه، حيث تم تصميم السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية التي تتوافق مع التوجه الاشتراكي.

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي أصابت الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول سنة 1986، والتي أدت إلى انخفاض حاد في إيرادات الجباية البترولية التي كانت المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في الجزائر، كانت السبب الرئيسي الذي جعل الجزائر تبادر إلى القيام بإصلاحات شاملة تخص جميع المجالات خاصة منها ما يتعلق بالسياسة الجبائية، وقد شهدت سنوات التسعينات الانطلاقة الفعلية لهذه الإصلاحات، وفي إطار السعي نحو التقليل من الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية اعتمادا كلياً، كان لزاماً على السلطات المعنية إعادة الاعتبار لإيرادات الجباية العادية ودورها وذلك عن طريق إعادة النظر كلياً في السياسة الجبائية القائمة، فكان من بين أهم الإصلاحات المعتمدة هو إعادة تصميم نظام جبائي يتوافق والتوجه الاقتصادي الجديد للبلاد وهو التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة.

إن قيام السلطات المعنية ببداية الإصلاح الجبائي سنة 1991 جاء لإعادة الاعتبار للضريبة ودورها الاقتصادي والاجتماعي حتى تتمكن من رفع مردودية إيرادات الجبائية العادية وإحلالها تدريجيا محل إيرادات الجبائية البترولية (كمال رزيق، سمير عمرو، 2003، ص 320).

وهو ما يقودنا نحو الإشكالية الرئيسية التالية:

- هل نجحت الإصلاحات المطبقة فعلا في عملية إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة سنقوم بوضع الفرضيات التالية:

- إن الضرائب المستحدثة من خلال الإصلاحات الجبائية تعد أكثر ملائمة مع التطور والواقع الاقتصادي للبلاد.

- إن الإصلاحات الجبائية المتخذة على كثرتها فهي غير كافية.

- يتوقف نجاح الإصلاحات الجبائية المتخذة على عنصرين أساسيين هما: وجود وعي لدى المكلفين بالضريبة بأهمية مساهمتهم وتطهير الإدارة الجبائية من البيروقراطية وجعلها تتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل عن طريق تحديثها.

وتكمن أهداف الدراسة في تسليط الضوء على مدى نجاح الإصلاحات الجبائية، وكذا تشخيص حالة السياسة الجبائية بعد هذه الإصلاحات ومدى نجاحها في التخلي عن الاعتماد على إيرادات الجبائية البترولية، وإحلالها بإيرادات الجبائية العادية.

2. إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية:

كان لأثر انخفاض أسعار النفط سنة 1986، وتدهور الوضع المالي للميزانية التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات الجبائية البترولية، أثرا بالغا أدى إلى قيام الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لدراسة الوضع وإيجاد الحلول المناسبة لإصلاح السياسة الجبائية، وقد أنهت هذه اللجنة أعمالها سنة 1989، مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير معالم الإصلاح الجبائي الجديد الذي بدأ حيز التطبيق سنة 1992 والذي ركز على ضرورة التحول من الاعتماد على إيرادات الجبائية البترولية إلى الاعتماد على إيرادات الجبائية العادية تقاديا للاختلالات التي قد تصيب سوق النفط كما حدث في سنة 1986.

1.2 دوافع إحلال إيرادات الجباية العادية محل إيرادات الجباية البترولية:

تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في بناء ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمتكونة أساسا من مختلف الضرائب العائدة حصيلتها لفائدة ميزانية الدولة (ولهي بوعلام، 2013، ص 5)، وتلعب إيرادات الجباية العادية دورا رئيسيا في النسق الاقتصادي لأي بلد، فهي تسمح للدولة بمواجهة المصاريف العمومية الأساسية منها تمويل المدارس، الطرق، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، المواصلات والمستشفيات (رضا خلاصي، 2014، ص 30).

وتتكون الجباية العادية في الجزائر من:

- **الضرائب المباشرة:** والتي تضم الضرائب والرسوم التي تستهدف الدخل، والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.
- **حقوق التسجيل والطابع:** حقوق التسجيل هي الضرائب المدفوعة لفائدة الدولة، مقابل عملية تسجيل العقود المختلفة، أم حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والمدفوعة في شكل طوابع جبائية أو دمغة.
- **الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنفاق):** وتضم الرسم على القيمة المضافة، والضرائب غير المباشرة على منتجات معينة (شاوي صبيحة، 2016، ص 66).

ويمكن تقسيم أهم الأسباب التي دفعت السلطات الجزائرية إلى التفكير في ضرورة إحلال إيرادات الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى أسباب لها علاقة مباشرة بانخفاض إيرادات الجباية البترولية وأخرى لها علاقة غير مباشرة بانخفاض إيرادات الجباية البترولية:

- **الدوافع المباشرة:** إثر انخفاض أسعار البترول، وتدهور قيمة عملة الدولار الأمريكي سنة 1986، حدثت اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي، وذلك جراء انخفاض مداخيل الدولة، التي كانت تعتمد بنسبة 95% على إيرادات الجباية البترولية، مما أدى إلى حدوث عجز دائم في الميزانية العامة وخلق أزمة حقيقية في تغطية النفقات العامة، فالسياسة الجبائية التي كانت متبعة كانت غير عادلة في وعائها الضريبي (إبراهيم عطاوي، رتيبي فضيل، 2003، ص 51)، وهنا في هذا

الوضع ظهر القصور الواضح في قدرة إيرادات الجبائية العادية على تغطية النفقات والتمويل الاستثماري.

✓ **عجز الميزانية العامة:** وهو ما حدث في الجزائر بعد أزمة 1986، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى اتباع سياسة التصحيح المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها إعادة النظر في السياسة الجبائية المتبعة.

✓ **تدهور حجم الاستثمار العمومي:** فمع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، بدأ حجم الاستثمارات ينخفض تدريجيا، خاصة في قطاع الصناعة والبناء والاشغال العمومية، مما أدى إلى حدوث ركود في القطاع المنتج، حيث بلغت نسبة الاستثمارات العمومية الموجهة إليه 3.15 % سنة 1985، لتبلغ 8.13 % سنة 1986، وتتناقص سنة 1987 إلى 7.11 % (CNES, 1998, p170).

✓ **تراكم المديونية العمومية الداخلية:** تزايد حجم المديونية العمومية بعد أزمة 1986، وارتفعت بنسبة كبيرة أكثر مما كانت عليه في السابق، وهنا قامت الجزائر باتخاذ تدابير إصلاحية جذرية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات والتي مست مختلف القطاعات (كمال رزيق، سمير عمور، 2003، ص 322)، وركزت الجزائر على ضرورة الاعتماد بشكل أكبر على إيرادات الجبائية العادية من خلال إصلاح السياسة الجبائية.

- **الدوافع غير المباشرة:** أدت الأزمة المالية الخانقة التي مرت بها الجزائر عقب أزمة النفط لسنة 1986، إلى عدم قدرة الدولة على تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه الحال قبل الأزمة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي نتج عنه انخفاض حاد آخر في إيرادات الجبائية البترولية التي كانت المصدر الرئيسي في تمويل ميزانية الدولة.

✓ **تدهور الناتج الداخلي الخام:** أدى الركود الذي أصاب القطاع المنتج في الجزائر عقب أزمة 1986 إلى إحداث آثار سلبية قوية على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما أجبر الدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بغرض الاستدانة من أجل الخروج من الأزمة (سعدية قصاب، 2003، ص 119)، وإزاء هذا الوضع اقتنعت السلطات الجزائرية بضرورة تقليص اعتماد

الدولة على إيرادات الجباية البترولية الخاضعة لتقلبات غير متوقعة، وإحلالها بإيرادات الجباية العادية القابلة للتحكم أكثر.

✓ ارتفاع معدلات التضخم: عرفت معدلات التضخم في الجزائر مستويات قياسية بعد أزمة 1986، حيث قفزت من معدل 8.2 % سنة 1984 إلى معدل 15.9 % سنة 1989، إلى 31.8 % سنة 1990، ونتج ذلك عن تزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي قابله وجود عجز في الجهاز الإنتاجي لمقابلة هذا الطلب.

✓ ارتفاع حجم البطالة: أدى انخفاض إيرادات الجباية البترولية، عقب أزمة النفط لسنة 1986، إلى تراجع حجم الاستثمارات، التي أثرت هي الأخرى على تطور التشغيل، فقد أدى تراجع حجم الوفرة المالية، إلى تباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، فقد تم سنة 1985 إنشاء 125000 منصب شغل، ليتراجع هذا العدد سنة 1986 إلى 74000 منصب شغل، ليزيد التراجع إلى 64000 منصب شغل سنة 1987 (كمال رزيق، سمير عمور، 2003، ص 324).

3. إصلاح السياسة الجبائية ودوره في تحقيق الإحلال:

كانت السياسة الجبائية في الجزائر قبل إصلاح 1991 غير فعالة، نظرا لعدم اهتمام السلطات بالجباية العادية، واعتمادهم التام على الجباية البترولية، حيث كانت السلطات من خلال هذه الأخيرة تغطي غالبية نفقاتها العامة، حتى عصفت أزمة 1986 بالجزائر، والتي وضعت الجزائر في ظروف اقتصادية صعبة وحرجة، وهو ما استوجب إعادة النظر كليا في السياسة الجبائية والنظام الجبائي الذي تسير به الجزائر، وهنا جاء إصلاح 1991 كأول خطوة في طريق الإصلاح وإعادة الاعتبار لإيرادات الجباية العادية وإحلالها تدريجيا محل إيرادات الجباية البترولية والخروج بالاقتصاد من التبعية البترولية.

1.3 أسباب الإصلاح الجبائي:

مع نهاية الثمانينات أصبحت السياسة الجبائية الجزائرية لا تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية، بسبب عدم ملائمتها للمعطيات الاقتصادية الجديدة (ناصر مراد، 2003، ص 24)، والوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر والتحويلات التي عرفها الاقتصاد الوطني الذي انتقل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة، إضافة

إلى عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل ذلك جعل من الضروري إحداث إصلاحات على مستوى السياسة الجبائية وذلك لأسباب نعددها في النقاط التالية:

- **الأزمة البترولية لسنة 1986:** تأثرت ميزانية الدولة وواجهت صعوبات كبيرة في إيجاد التمويل اللازم نتيجة تناقص إيرادات الجباية البترولية الناتج عن أزمة 1986، ولم تستطع السياسة الجبائية السابقة من تعويض هذا النقص الحادث في إيرادات الجباية البترولية بإيرادات الجباية العادية، مما نتج عنه أزمة اقتصادية واجتماعية، ما أدى إلى ضرورة إصلاح السياسة الجبائية كليا وجعلها أكثر مرونة في توفير الإيرادات الجبائية وتمويل الميزانية والتحرر من التبعية البترولية (كمال رزيق، سمير عمور، 2003، ص 325).
- **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** نتيجة تعدد الضرائب ومعدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، الأمر الذي جعل من الصعب تطبيق النظام الضريبي والتحكم فيه، وهو ما صعب مهمة الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة على حد سواء (كمال رزيق، 2004، ص 35).
- **ضعف التشريع والإدارة الجبائية:** فالتشريع الجبائي في الجزائر يقوم على مجموعة من القوانين التي كتبت بصياغة ضعيفة مفككة، تفسح المجال للتفسير والتأويل المتباين وهو ما ساعد على توسع فجوة التهرب الضريبي، كما أن الإدارة الجبائية كانت تعاني من قلة الإمكانيات التي أثرت بشكل كبير على الحصيلة الجبائية.
- **نظام ضريبي غير متوازن:** وكان ذلك جليا في هيمنة إيرادات الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات الجبائية والإهمال التام لإيرادات الجباية العادية، إضافة إلى هيمنة الإيرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة على إجمالي إيرادات الجباية العادية، فهذا الاختلال الواضح في النظام الضريبي جعله غير قادر على مواجهة مستجدات تحول الجزائر من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق (كمال رزيق، سمير عمور، 2003، ص 325).
- **ثقل العبء الضريبي:** الذي اعتبر من الأسباب الرئيسية لهذا الإصلاح، بسبب تعدد الضرائب ومعدلاتها، فمثلا نجد معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية الذي كان يقدر بـ 55 %، ثم تم تخفيضه سنة 1988 ليصبح 50 %، ولكن رغم

هذا التخفيض فإن هذا المعدل كان يعتبر الأعلى مقارنة ببعض الدول كتونس الذي بلغ فيها معدل الضريبة بـ 38 %، ومصر 40 % والولايات المتحدة 35 % وبريطانيا 34 % وتركيا 46 %، وهو ما يبين أن العبء الضريبي كان مرتفعا جدا على الشركات الجزائرية.

- انتشار الغش والتهرب الضريبيين: أدى تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره، بالإضافة إلى وجود العديد من الثغرات في التشريع الجبائي، وهو ما مكن المكلفين بالضريبة من استغلال هذه النقائص بغرض التهرب من الضريبة، زيادة على ذلك نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، كل ذلك أدى إلى انتشار التهرب الضريبي في الجزائر، وقد أشارت الإحصائيات إلى أن الخزينة الجزائرية حرمت مما مقداره 50 مليار دينار جزائري سنة 1989 بسبب التهرب الضريبي (ناصر مراد، 2004، صص-11-12).

- ضعف العدالة الضريبية: تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح بابتعاده عن العدالة الضريبية للأسباب التالية:

- طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخل دون الأخرى، ويترتب على ذلك اختلاف إمكانية التهرب الضريبي، فهي تنعدم لدى المكلفين الخاضعين لهذا النوع من الاقتطاع، وتكون متاحة أكثر لدى باقي المكلفين.
- يغلب على الضرائب المباشرة الطابع النسبي وليس التصاعدي، وهو ما لا يراعي حجم الدخل حيث تفرض الضريبة على جميع مستويات الدخل، وهو ما يترتب عنه ظلم في حق ذوي الدخل الضعيفة (كمال رزيق، سمير عمور، 2003، ص 326).

2.3 أهداف الإصلاح الجبائي:

هدف الإصلاح الجبائي في الجزائر إلى الوصول إلى سياسة جبائية عادلة وواضحة وشفافة، غير معقدة ومستقرة، سياسة قادرة على كسب ثقة المكلفين بالضريبة مما يسمح بتخفيف حجم التهرب والغش الضريبيين، وكذا الزيادة في حصيلته إيرادات الجبائية العادية، وبالتالي الوصول إلى أهم هدف جاء من أجله هذا الإصلاح ألا وهو التمكن من إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية والتخلص من التبعية النفطية،

وجعل إيرادات الجبائية العادية كفيلة بتغطية نفقات الدولة (عمار السيد عبد الباسط، 2013، ص 31)، و يمكن تلخيص مجمل أهداف الإصلاح الجبائي في:

- تحقيق النمو الاقتصادي: حيث جاء هذا الإصلاح الجبائي للتأكيد على دور الضريبة كأداة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، ولذلك لا بد من تخفيف العبء الضريبي على الدخل ومدخلات الإنتاج بهدف تشجيع الاستثمار والإنتاج والادخار (جمال قتيبي، 2018، بدون صفحة).

- الرفع من مردودية إيرادات الجبائية العادية: وهو الهدف الرئيسي للإصلاح الجبائي، حيث ركز على ضرورة تحسين مستوى مردودية الجبائية العادية، والسعي نحو إحلالها محل الجبائية البترولية (Ministère des finances, 1998, p22).

- تبسيط النظام الضريبي: حيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، وتجميع نفس أنواع الضرائب التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية.

- تحقيق العدالة الضريبية: سعى الإصلاح الجبائي إلى تحقيق ذلك من خلال:

✓ التمييز بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.

✓ التوسع في العمل بالضريبة التصاعدية التي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية.

✓ توسيع نطاق تطبيق مختلف القطاعات.

- إدارة جبائية فعالة: فقد كان من بين أهداف الإصلاح الجبائي خلق إدارة جبائية، تسهر على متابعة وتطبيق لنظام الضريبي، وهذا ما حدث من خلال إعادة تنظيم الإدارة الجبائية ورفع كفاءة موظفيها، وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التطوير والعصرنة (شاوي صبيحة، 2016، ص 66).

4. متطلبات إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية:

بغرض الوصول إلى هدف الإحلال الجبائي لإيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية لا بد من زيادة قدرة الإدارة الجبائية على تعبئة موارد مالية أكبر، ولتحقق ذلك لا بد من توافر جملة من العناصر التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف المنشود وهي:

1.4 زيادة كفاءة الإدارة الجبائية:

تتمثل الإدارة الجبائية في الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الجبائي، والتحقق من سلامة ذلك التطبيق وحماية حقوق الدولة من جهة وحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى، كما تقوم الإدارة الجبائية باقتراح تعديلات في التشريع الجبائي بهدف تحسين كفاءة النظام الجبائي، لذلك تؤدي الإدارة الجبائية دورا مهما في خلق بيئة جبائية ملائمة في المجتمع والمساهمة في زيادة فعالية النظام الجبائي وبالتالي زيادة تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل ميزانية الدولة (ناصر مراد، 2009، ص 194).

2.4 حوكمة الإدارة الجبائية:

أصبح موضوع الحوكمة يكتسي أهمية بالغة في مجتمع الأعمال الدولي، خاصة بعد توجه معظم دول العالم إلى نظام اقتصاد السوق، فالحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات (فريد كورتل، 2008، ص210).

من المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي أرسيت خمس مبادئ وهي: حماية المساهمين أو المستثمرين، توفير معاملة متكافئة، توفير الإفصاح والشفافية، إتاحة دور أكبر لأصحاب المصالح داخل الشركات، تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة (OCDE, 2017, p 6-7).

في الجزائر تم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية دون إدراك لمضامين الحوكمة، إلى أن دعمت هذه الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذين جعلوا مبدأ الحوكمة ضمن حزمة الإصلاحات المقدمة للسلطات العمومية (قدي عبد المجيد، 2009، ص 136)، ولقد تزايد مؤخرا الاهتمام بحوكمة الإدارة الجبائية لما تهدف إليه من تنمية للحصيلة المالية الجبائية وجذب الاستثمار (أسامة عبد الخالق، 2006). فحوكمة الإدارة الجبائية ستمكنها من:

- إيجاد إدارة جبائية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف.
- رفع مستوى الوعي الجبائي وخلق ثقافة الالتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة.

- تحسين مستوى التشغيل والمعالجة الالكترونية للتصريحات والبيانات مما يوفر الوقت والجهد لدى المكلفين بالضريبة.
- تحديث الدائرة الجبائية من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وأماكن العمل المختلفة، ووضع نظم حوافز مشجعة لهم.
- حصر المجتمع الجبائي يؤدي إلى منع التهرب الجبائي، ويخفض نسبة المنازعات الجبائية إلى أدنى درجة ممكنة (مهند محمد عيسى، عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، 2015، ص 137).
- الارتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة.

كل النقاط السابقة تصب نحو زيادة قدرة الإدارة الجبائية على تعبئة موارد مالية أكبر في إطار زيادة الحصيلة المالية لإيرادات الجبائية العادية.

3.4 عقلنة الامتيازات الجبائية:

حيث أن منح امتيازات جبائية دون دراسة مسبقة سيؤدي إلى تآكل حصيلة الإيرادات الجبائية العادية العائدة لصالح الخزينة العمومية، وتكون عملية العقلنة من خلال اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وكذلك تمنح هذه الإعفاءات للمشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية، ولا بد من استعمال معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يجب مقارنة المنافع الناجمة عن الحوافز الجبائية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الامتيازات، ومن خلال معيار الفعالية يجب التأكد من مدى تحقيق سياسة الحوافز الجبائية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع بما يعزز عمليات التنمية الاقتصادية.

4.4 العمل على تفعيل عملية التحصيل الجبائي:

لابد على الإدارة الجبائية من العمل على إعادة تفعيل عملية التحصيل الجبائي على مستوى القبضات نظرا لضعف عملية التحصيل الجبائي مقارنة بعملية الإخضاع الجبائي التي تتم على مستوى المفتشيات الجبائية، فقد بلغت مبالغ بواقي التحصيل الجبائي أو ما يعرف بالـ RAR (Reste a recouvre)، مبالغ كبيرة جدا، فقد أدى نقص التدابير السريعة والمناسبة ونقص الملاحقات إلى رفع حجم بواقي التحصيل التي قدرت

بمبلغ 9981,61 مليار دج إلى غاية 31-12-2013، منها 9849,21 مليار دج على مستوى مديريات الضرائب الولائية، و132,20 مليار دج على مستوى مديريات كبريات المؤسسات (مجلس المحاسبة، 2013، ص 23)، وارتفعت بواقي التحصيل في سنة 2014 لتبلغ مبلغ 10539,956 مليار دج، ويرجع ذلك دائما إلى ضعف لجوء الإدارة الجبائية إلى إجراءات التحصيل الجبري المنصوص عليها في أحكام قانون الإجراءات الجبائية (مجلس المحاسبة، 2014، ص 21)، ليرتفع المبلغ إلى 11039,528 مليار دج في 31-12-2015 (مجلس المحاسبة، 2015، ص 26)، ليرتفع هذا المبلغ في نهاية سنة 2016 إلى 11379,166 مليار دج سجلت على مستوى مديريات الضرائب الولائية منها 68,11% تتعلق بالغرامات القضائية، و31,89% كديون جبائية، إضافة إلى بواقي التحصيل المسجلة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات التي بلغت 170,834 مليار دج (مجلس المحاسبة، 2016، ص 38)، من خلال ما تقدم من معطيات نلاحظ أن ضعف التحصيل الجبائي على مستوى قبضات الضرائب يكبد الخزينة العمومية خسائر كبيرة جدا من إجمالي إيرادات الجبائية العادية لذلك لابد من إعادة النظر في طرق عملها والاعتماد أكثر على التحصيل الجبري بموجب القانون.

5.4 محاربة الاقتصاد الموازي:

لا يكاد يخلو اقتصاد أي دولة في العالم من جزء مهم منه ينشط بعيدا عن رقابتها، وملتصا من اللوائح القانونية المنظمة للنشاط ومتهربا من الحقوق والرسوم والواجبات التي عليه، فلم تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي محصورة في أطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي كبير، وفيما يلي سنقوم بعرض تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

جدول رقم 1: تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

للفترة الممتدة بين (2000-2014)

الوحدة مليار دج

السنوات	حجم الاقتصاد الموازي	نسبة حجم الدخل الموازي بالنسبة لـ PIB
2000	1504,25	36,7%
2001	1466,36	34,62%
2002	1464,9	32,88%

2003	1691,38	32,13 %
2004	1881,4	30,59 %
2005	2381,02	31,48 %
2006	2876,55	33,76 %
2007	3124,09	33,57 %
2008	4055,61	36,89 %
2009	3509,73	35,21 %
2010	4531,62	37,79 %
2011	5290,58	36,42 %
2012	5124,69	31,8 %
2013	5010,55	30,24 %
2014	6314,67	36,7 %

المصدر: (توهامي محمد رضا، 2019-2018، ص 220).

من خلال الجدول رقم أعلاه نلاحظ حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر تضاعفت من سنة 1999 إلى سنة 2000 حيث بلغت سنة 1999 مبلغ 820 مليار دج ليصبح المبلغ 1504 مليار دج في سنة 2000، ليصل حجم الاقتصاد الموازي في سنة 2014 إلى أكثر من 6300 مليار دج وهو مبلغ ضخم جدا ويمثل نسبة 36,7 % من حجم الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ متوسط نسبة حجم الدخل الموازي مقارنة بالناتج الداخلي الخام 34,06%.

إذا رغم المجهودات التي تقوم بها الجزائر لإعادة إدماج قطاعات الاقتصاد الموازي من خلال منح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، ودعم المشاريع المتعلقة بالصناعات التقليدية، واتخاذ التدابير الصارمة لمكافحة الغش الجبائي، إلا أن حجم الاقتصادي الموازي يبقى كبيرا ومعتبرا، ما يعني فشل كل هذه الإجراءات، وبالتالي ضياع حصة جبائية هائلة تضر بحجم إيرادات الجبائية العادية في الجزائر وهو ما يتطلب إعادة النظر في الإجراءات الكفيلة لضبط هذه الظاهرة.

5. تطور إيرادات الجبائية العادية وواقع الاحلال الجبائي:

بعد مرور أكثر من 25 سنة على الإصلاح الجبائي لسنة 1991، نتساءل في ورقتنا البحثية هذه عن مدى نجاعة هذه الإصلاحات ومدى مساهمتها في تحسين مردودية

إيرادات الجباية العادية، ومدى نجاحها في تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات ألا وهو التخلص من التبعية لإيرادات الجباية البترولية وتعويضها بإيرادات الجباية العادية، وفيما يلي سنسلط الضوء على تطور حصيلة إيرادات الجباية العادية بالمقارنة مع إيرادات الجباية البترولية:

1.5. تطور الحصيلة المالية لإيرادات الجباية العادية بالنسبة لإجمالي الإيرادات الجبائية:

لمعرفة مدى تطور المردودية المالية لإيرادات الجباية العادية حتى تحل محل

إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، فأنا نستعرض الجدول التالي:

جدول 2: يبين تطور إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية في الفترة الممتدة بين

(1991-2016)

البيان	الجباية العادية 1	الجباية البترولية 2	مجموع الإيرادات 3	نسبة 1 إلى 3	نسبة 2 إلى 3
1991	82,969	161,500	244,469	33,9	66,1
1997	312,790	570,760	883,550	35,4	64,6
1998	342,560	378,714	691,280	49,5	50,5
1999	343,770	560,120	903,890	38	62
2000	373,15	1169,75	1542,72	24,18	75,81
2001	444,49	964,45	1408,95	31,55	68,45
2002	493,09	942,90	1435,99	34,33	65,66
2003	562,88	1284,97	1847,85	30,46	69,53
2004	603,77	1485,76	2083,95	28,89	71,10
2005	664,79	2267,84	2932,63	22,66	77,33
2006	745,56	2714	3459,56	21,55	78,44
2007	786,75	2711,85	3498,6	22,48	77,51
2008	983,63	4003,56	4987,19	19,72	80,27
2009	1172,45	2327,67	3500,12	33,49	66,50
2010	1309,37	2820,01	4129,38	31,70	68,29
2011	1548,52	3829,74	5378,26	28,79	71,20
2012	1944,58	4054,35	5998,93	32,41	67,58

63,96	36,03	5750,22	3678,13	2072,09	2013
61,47	38,52	5514,81	3390,42	2124,46	2014
36,77	63,22	4684,65	1722,94	2961,71	2015
35,29	64,28	4767,43	1682,55	3064,88	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع وتحسن إيرادات الجبائية العادية بمرور السنوات حيث بلغت في بداية الإصلاحات أي سنة 1991 مبلغ 82,969 مليار دينار جزائري، وقفزت لتبلغ بعد 25 سنة على بداية الإصلاح ما يقارب 2124,46 مليار دينار جزائري، أي أنها تضاعفت أكثر من 25 مرة ما كانت عليه في سنة 1991، ولكن رغم هذا التطور الملحوظ في إيرادات الجبائية العادية، إلا أن الملاحظ هو بقاء سيطرة إيرادات الجبائية البترولية على إجمالي الإيرادات، بحيث بقيت تشكل المورد الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة بنسبة لا تقل عن 61% وهي أقل نسبة مسجلة سنة 2014 مقارنة بأعلى نسبة تمثلت في 80% سنة 2008، رغم أن إيرادات الجبائية البترولية تخضع لتقلبات أسعار السوق العالمية للنفط وكذلك رغم انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة سنة 2008، و التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط والتي انخفضت لتصل إلى ما يقارب 44 دولار للبرميل، وهذا إلى غاية سنة 2015 أين أتت الإصلاحات المعتمدة من خلال قانون المالية لسنة 2015 بنتائج جد إيجابية فيما يتعلق بزيادة الحصيلة المالية لإيرادات الجبائية العادية من جهة والأهم من ذلك وهو بلوغ الهدف الرئيسي للإصلاحات الجبائية منذ بدايتها في سنة 1991 وهو القدرة على إحلال إيرادات الجبائية العادية محل الجبائية البترولية في ميزانية الدولة أين بلغت نسبة الإيرادات العادية في سنة 2015 63,22 % مقابل 36,77 % كإيرادات الجبائية البترولية، بينما بلغت نسبة إيرادات الجبائية العادية سنة 2016 نسبة 64,22 % أي أنها ارتفعت مقابل 35,78 % كإيرادات الجبائية البترولية، وهي فقرة نوعية في درجة الاعتماد على إيرادات الجبائية العادية مقارنة بالسنوات السابقة آخذين بعين الاعتبار تناقص إيرادات الجبائية البترولية الناتج عن الانخفاض المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

2.5. استقرار التشريع الجبائي وأثره على إيرادات الجباية العادية:

بعد الاطلاع على قوانين المالية للفترة الممتدة بين سنة 2006 إلى غاية 2016، سنوضح من خلال الجدول التالي مدى استقرار التشريع الجبائي في الفترة المذكورة وتأثيره على إيرادات الجباية العادية، من خلال تعداد عدد الإجراءات الجبائية المقررة في كل سنة.

الجدول رقم 3: عدد الإجراءات الجبائية ما بين الالغاء والتعديل والاتمام في لفترة (2016-2006)

عدد الإجراءات الجبائية	قانون المالية
51	2006
58	2007
37	2008
43	2009
56	2010
36	2011
51	2012
20	2013
21	2014
47	2015
36	2016

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال قوانين المالية لسنة 2006-2016، المديرية العامة للضرائب ووزارة المالية.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن السلطات المعنية قامت بإصدار تعديلات ضريبية أقل ما يقال عنها أنها كثير في الفترة الممتدة بين سنة 2006 و2016، وبالتالي وبالنظر إلى الأرقام يمكن القول أن السلطات المعنية من خلال الأهداف المنشودة في الإصلاح الجبائي لم تستطع تحقيق هدف الاستقرار في التشريع الجبائي، وهو ما انعكس بالضرورة سلبا على إيرادات الجباية العادية، فمن جهة يظهر هذا التأثير من خلال عدم قدرة المكلفين من فهم التشريع الجبائي الذي يتغير بسرعة كل سنة، ومن جهة أخرى استغلال بعض المكلفين المطلعين على التغييرات بشكل جيد للثغرات القانونية التي تشوب

القوانين الصادرة والمتغيرة باستمرار مما زاد في حجم مبالغ التهرب الضريبي، وكذا مبالغ الغش الضريبي التي تقدر بالملايير، والتي كان لها تأثير سلبي جدا على حجم إيرادات الجبائية العادية، حيث أنه ورغم النتائج الجيدة للإصلاحات المتبعة سنة 2015 و 2016 إلا أن نوعا من الاستقرار في التشريع الجبائي يمكنه أن يعطي دفعا أكبر للحصيلة المالية لإيرادات الجبائية العادية وهو ما شهدته التشريع الجبائي في سنتي 2016 و 2017 حيث شهدنا نوعا من الاستقرار فلم يتم تغيير الكثير بالاستثناء معدل الرسم على القيمة المضافة الذي أصبح 19 و 9 % بدل 17 و 7%، كما أن التشريع المتعلق بالضريبة الجزائرية الوحيدة لم يتغير.

6. آفاق سياسة الاحلال الجبائي في الجزائر:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الريفية إلى التوجه نحو تنويع اقتصادها، للخروج من التبعية لقطاع المحروقات المرهون بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية هذه الأخيرة التي كان لها الأثر السلبي على الإيرادات العامة لميزانية الدولة، وعليه تتجه الجزائر من خلال سياستها المالية نحو ضرورة إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية في بناء ميزانيتها والتحرر من التبعية لسوق النفط العالمي ومنح استقرار أكبر للإيرادات العامة للميزانية وبالتالي استقرار أكبر للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تخفيض حجم النفقات خاصة منها نفقات التسيير غير الضرورية أم من جهة باب الإيرادات فإن طريق زيادة الحصيلة المالية لإيرادات الجبائية العادية التي تتميز باستقرار أكبر، والهدف الرئيسي الذي تسعى الجزائر للوصول إليه هو التغطية الكاملة لنفقات التسيير عن طريق إيرادات الجبائية العادية.

الجدول رقم 4: يوضح تطور إيرادات الجبائية العادية مقارنة بإجمالي الإيرادات العامة

ونسبة تغطية النفقات العامة للفترة 2009-2017

السنوات	إيرادات الجبائية العادية 1	اجمالي الإيرادات العامة 2	النفقات العامة 3	نسبة 1 إلى 2	نسبة 1 إلى 3
2009	921	2786,6	4246,3	33,05	21,69
2010	1068,5	3081,5	4466,9	34,67	23,92
2011	1324,5	2992,4	5853,6	44,26	22,63
2012	1595,75	3455,65	7428,67	46,17	21,48

26,62	47,94	6879,82	3820	1831,4	2013
29,62	53,75	7656,2	4218,180	2267,450	2014
27,84	52,63	8858,1	4684,650	2465,710	2015
34,10	57,35	7984,18	4747,430	2722,680	2016
41,34	50,49	6883,22	5635,514	2845,374	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المذكورة.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ في المقام الأول أن نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة عرفت تزيادا مستمرا طيلة فترة الدراسة ولو كان هذا التزايد بوتيرة بطيئة مقارنة بتزايد حجم النفقات العامة للدولة، حيث أن إيرادات الجباية البترولية كانت دائما تسيطر على إجمالي الحصيلة المالية للإيرادات العامة الدولة بنسبة تفوق في المتوسط 55 %، إلى غاية سنة 2013 أين بدأت نسبة مساهمة الحصيلة المالية لإيرادات الجباية العادية تتزايد مقارنة بالحصيلة المالية لإيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في نفس السنة 42,30 % مقابل 47,94 % لإيرادات الجباية العادية ومنذ سنة 2013 نلاحظ تزايد نسبة المساهمة المالية لإيرادات الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة مقابل تقلص نسبة المساهمة المالية لإيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة ولعل ذلك يعود إلى تقلص حجم إيرادات الجباية البترولية الناتج عن انخفاض أسعار النفط من جهة، وإلى جدية السلطات في الخروج من التبعية إلى إيرادات الجباية النفطية والتركيز على تعبئة أكبر لموارد إيرادات الجباية العادية وهو ما بدأ في التجسد على أرض الواقع حيث بلغت النسبة سنة 2016 57,53 % مقابل 35,44 % لإيرادات الجباية البترولية، من ناحية أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية إجمالي النفقات العامة من خلال إيرادات الجباية العادية عرف تطورا طيلة فترة الدراسة حيث بلغت النسبة سنة 2009 21,69 % لتصل سنة 2017 إلى ما قيمته 41,34 %، وهي نسبة جدا مقبولة، أما متوسط نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية لإجمالي النفقات العامة طيلة فترة الدراسة فقد بلغت 24,40 %، هي نسبة قابلة للزيادة والتطور في السنوات المقبلة.

الجدول رقم 5: يوضح نسبة تغطية كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز عن طريق

إيرادات الجبائية العادية للفترة 2009-2017

السنوات	إيرادات الجبائية العادية 1	نفقات التسيير 2	نفقات التجهيز 3	نسبة 1 إلى 2	نسبة 1 إلى 3
2009	921	2593,71	5386,14	35,51	17,09
2010	1068,5	2837,99	6354,81	37,65	16,81
2011	1324,5	3434,30	5659,607	38,57	23,40
2012	1595,75	4608,25	5670,27	34,63	28,14
2013	1831,4	4335,61	4784,19	42,24	38,28
2014	2267,450	4714,45	5686,03	48,09	39,88
2015	2465,710	4972,28	7965,45	49,59	30,94
2016	2722,680	4807,33	5071,05	56,64	53,69
2017	2845,374	4591,84	3678,04	61,96	77,36
متوسط الفترة				44,99	36,18

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المذكورة.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تغطية إيرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير حققت نموا متزايدا منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2017، حيث بلغت النسبة في سنة 2009 ما قيمته 35,51 % لتصل في سنة 2017 إلى 61,96 % أي بنسبة نمو قدرت بـ 57,31 %، كما أن تغطية نسبة 61 % من إجمالي نفقات التسيير في سنة 2017 يعتبر نسبة مهمة جدا وبنسبة يقرب نجاح الدولة في تغطية إجمالي نفقات التسيير عن طريق إيرادات الجبائية العادية خلال السنوات المقبلة، أما عند مقارنة نسبة تغطية إيرادات الجبائية العادية لنفقات التجهيز فنلاحظ أيضا وجود تطور إيجابي مستمر حيث بلغت نسبة التغطية في سنة 2009 ما مقداره 17,09 % لتصل في سنة 2017 إلى نسبة 77,36 % آخذين بعين الاعتبار الانخفاض الحاصل في نفقات التجهيز والناتج عن تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية نتيجة انخفاض أسعار النفط ونقص السيولة، ولكن في العموم إذا ما نظرنا إلى متوسط الفترة فإن نسبة تغطية نفقات التسيير من خلال إيرادات الجبائية العادية بلغ 44,99 %، في حين بلغ المتوسط بالنسبة لنفقات التجهيز

36,18% وهي نسب تدل على أن السياسة المالية للبلاد تسير في الاتجاه الصحيح وأن آفاق السياسة المالية في الجزائر بهذا التوجه يمكن أن تخرج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات في المدى المتوسط القريب.

7. الخاتمة:

يعتبر إصلاح السياسة الجبائية من أهم الخطوات التي قامت بها الجزائر، باتجاه عصنة وترشيد وعقلنة جباية المؤسسة، ويعتبر إنشاء كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة من خلال إصلاح 1991، منعرجا هاما وحاسما في تطور الجبائية في الجزائر باعتبار هذه الضرائب أكثر تكيفا مع واقع المؤسسة في الجزائر مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنة 1991، وقد تبين لنا من خلال ورقتنا البحثية هذه، أن الإصلاح الجبائي ساهم وبشكل ملحوظ في زيادة مردودية أو الحصيلة المالية لإيرادات الجبائية العادية، ولكن رغم هذا التطور الحاصل إلا أن الهدف الرئيسي المرجو من الإصلاح يبقى بعيد عن الطموحات المعن عنها والمتمثلة في الوصول إلى إحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية بشكل دائم، كما أن عدم قدرة السلطات المعنية على تحقيق الاستقرار في التشريع الجبائي قد أثر سلبا على تطور إيرادات الجبائية العادية إلى الأحسن، نظرا لعدم قدرة المكلفين على مواكبة هذه التغيرات الكثيرة والمتسارعة من جهة، ونظرا لغياب الوعي لدى بعض المكلفين وقيامهم باستغلال الثغرات القانونية الناتجة عن كثرة التغيرات للتهرب الضريبي من جهة أخرى.

8. التوصيات:

من خلال ما تقدم فإنه يمكننا القول أنه يمكن للاتجاه الجديد للسياسة الجبائية في الجزائر تحقيق الهدف المنشود وإحلال إيرادات الجبائية العادية محل إيرادات الجبائية البترولية في بناء ميزانية الدولة، والوصول إلى التغطية الكاملة لنفقات التسير من خلال إيرادات الجبائية العادية وفي سبيل ذلك لا بد على السلطات من:

- محاربة ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين اللذين يؤثران بشكل سلبي على تعبئة موارد مالية جديدة ضمن إيرادات الجبائية العادية فقد بلغت مبالغ التهرب الجبائي إلى 7000 مليار دج في سنة 2015 وهو مبلغ لا يستهان به.
- على الإدارة الجبائية العمل على تفعيل عملية التحصيل الجبائي على مستوى القابضات فقد بلغت بواقى التحصيل مبلغ 11000 مليار دج لم تستطع الإدارة

الجبائية تحصيلها سواء بالنسبة للغرامات القضائية التي بلغت بواقي تحصيلها سنة 2015 7500 مليار دج أو بالنسبة للضرائب المباشرة والتي بلغت بواقي تحصيلها سنة 2015 3500 مليار دج وهي أرقام مخيفة وتعبير عن ضعف جانب التحصيل في الجزائر وعن المبالغ المالية الممكن تعبئتها.

- على الإدارة الجبائية إعادة النظر في نظام الامتيازات الجبائية الممنوحة فكم الإعفاءات الجبائية الممنوحة يحرم الخزينة من أموال ضخمة حيث يجب أن تمنح هذه الامتيازات لمن يستحقها ولمن يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- عصرنة الإدارة الجبائية وإدخال أنظمة الاعلام الآلي في سبيل تحديث النظام الجبائي ورقمته، فإن مردودية النظام الجبائي تبدأ أولا بتوفر المعلومات الجبائية فهي تعد العمود الفقري لكل من مصلحتي الوعاء والتحصيل.
- على السلطات المعنية العمل على منح استقرار أكبر للتشريع الجبائي فالتغييرات المستمرة تسبب لبسا بالنسبة للمكلفين كما تعيق هدف تعبئة الموارد المالية المتاحة وتمنح العديد من الثغرات القانونية للمتهربين.
- ضعف الضغط الضريبي في الجزائر حيث تبلغ نسبة الضغط الضريبي الحقيقي خارج قطاع المحروقات في المتوسط نسبة 14 % وهذا ما يدل على أنه مازال يتوفر مجال لزيادة الاقتطاعات الجبائية في الجزائر ولكن لا يوجد هناك استغلال فعال لهذه القدرة نظرا لضعف الإدارة الجبائية سواء على مستوى إيجاد أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية عالية أو على مستوى آليات التحصيل التي تبقى غير فعالة، إضافة إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يحرم الخزينة من موارد مالية جد معتبرة.
- أخيرا لابد من ترشيد سياسة الانفاق العمومي من أجل تحقيق كفاءة وفعالية أكبر في استخدام الموارد العامة وذلك بإخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

9. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

- عمار السيد عبد الباسط، (2013)، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء.

- رضا خلاصي، (2014). شذرات النظرية الجبائية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ناصر مراد، التهرب و العش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر.

- الرسائل:

- توهامي محمد رضا، (2018-2019)، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر .

- المقالات:

- شاوي صبيحة، (ديسمبر 2016)، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 6، جامعة تلمسان، الجزائر.
- كمال رزيق، عمور سمير، (2003) ، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، جامعة البليدة، الجزائر.
- مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، (2015)، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة ميدانية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44.
- ناصر مراد، (2003)، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة البليدة، الجزائر.
- ناصر مراد، (2009)، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2.

- المداخلات:

- إبراهيم عطاوي ورتيمي فضيل، (ماي 2003)، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائري، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر.

- سعديّة قصاب، (2003)، آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر.
- فريد كورتل، (يومي 15 و16 أكتوبر 2008)، حوكمة الشركات، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الأول حول حوكمة الشركات منهج القادة و المدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، جامعة دمشق.
- قدي عبد المجيد، (19 نوفمبر 2009)، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية الجزائر نموذجاً، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة.
- كمال رزيق، (20-21 أبريل 2004)، إصلاح النظام الجبائي، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، الجزائر.
- ولهي بوعلام، (يوم 11-12 مارس 2013)، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة للدولة في الجزائر، مؤتمر دولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2013)، جامعة سطيف، الجزائر.

- مواقع الانترنت:

- جمال قنبرية، (2004)، رؤية في الإصلاح الضريبي، على الموقع الالكتروني: www.mafhoum.com/syr/articles01/kombrieh.htm
- OCDE, Principal and annotation corporate governance, sur le site internet [http](http://www.ocde.org) II : www.ocde.org, 12-3-2017.
- أسامة علي عبد الخالق، (جوان 2006)، العلاقة التأثيرية المتبادلة والمتكاملة بين كل من الحوكمة الضريبية والحوكمة الشركات وأثرها على تصحيح مسار منظومة العمل المحاسبية والضريبية، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثاني عشر للجمعية العامة المصرية للضرائب، القاهرة، على الموقع الالكتروني: [http // :mandhuma.com](http://mandhuma.com)، اطلع عليه يوم : 2018-12-10.

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing business) الصادر عن البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، على الموقع الإلكتروني: <http://arabicdoingbusiness.org>، أطلع عليه يوم: 2019-2-3.

- التقارير:

- CNES, (1998), Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, Alger .
- Ministère des finances, (1998), Rapport final du commission nationale d'évaluation du système fiscal Algérien, Alger.
- مجلس المحاسبة ، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2013.
- مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014.
- مجلس المحاسبة ، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015.
- مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016.